برنامج المرأة والمشاركة السياسية

مفهوم المشاركة السياسية

وتطبيقه على المرأة المصرية

إعداد

أ.د. حسن سند

أستاذ القانون الدولى

جامعة المنيا

الطبعة الأولى

٢٠١٣

١٥شارع محمد حافظ

متفرع من شارع الثورة - المهندسين - الجيزة

ت: ٣٧٦٠٣٥٢٩-٣٧٦٠٣٥٨١ ف:٣٧٦٠٣٥٠٨

E-mail: ncw@ncwegypt.com

website:www.ncwegypt.com

عنوان الكتيب:

مفهوم المشاركة السياسية وتطبيقه على المرأة المصرية

المؤلف :

أ.د. حسن سند

أستاذ القانون الدولى - جامعة المنيا

الطبعة الأولى : ٢٠١٣

قائمة المحتويات

رسالة إلى القارئ. ٥

مفهوم المشاركة السياسية. ٧

المفاهيم المرتبطة بالمشاركة السياسية. ١٨

رسالــة إلى القارئ

حرصًا من المجلس القومى للمرأة، وتنفيذًا لخطته التى تم إقرارها من رئيس مجلس الوزراء فى ١٦ مارس ٢٠١٢ للنهوض بالمرأة المصرية وتنمية قدراتها اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا تعزيزًا للقيم الديمقراطية، وبما يمكّنها من حل المشكلات التى تواجهها من خلال التعاون مع الأجهزة التنفيذية بالدولة وفروع المجلس بمحافظات مصر المختلفة.

وتفعيلاً لذلك نظم المجلس برنامجًا تدريبيًا للعام المالى الحالى ٢٠١٢/٢٠١٣ من خلال ٢٧ دورة تدريبية وورشة عمل، استفادت منها أكثر من ٢٦٩٨ سيدة وفتاة، بمختلف القرى والنجوع للتوعية بدور المرأة فى المجتمع وبحقوقها وواجباتها، شارك فيها متدربون من النقابات المهنية والرائدات الريفيات والأحزاب السياسية المختلفة والجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني.

وتعظيمًا للفائدة المرجوة من هذه الدورات، تم اختيار نخبة متميزة من أساتذة الجامعات فى تخصصات مختلفة، لإثراء هذا البرنامج التدريبي، ومن ثَمَّ - ولأهمية الموضوعات التى تناولها هذا البرنامج -قرر المجلس إصدارها فى سلسلة كتيبات حفاظًا على المادة العلمية، ولضمان الاستفادة منها، وكذلك الاستعانة بها فى تعظيم إمكانات المرأة فى المرحلة الحالية من تاريخ الوطن ... وتتضمن هذه السلسلة الموضوعات التالية:

١- مفهوم المشاركة السياسية وتطبيقه على المرأة المصرية.

٢- المجتمع المدنى والمشاركة السياسية للمرأة.

٣- المفاهيم السياسية الكبرى.

٤- المرأة والنظم الانتخابية.

٥- الحملة الانتخابية "المفهوم – المراحل – خطوات التخطيط".

٦- التعريف بالنظام الانتخابى و التواصل مع الجمهور.

٧- الإدارة المحلية فى مصر.

٨- فن ومهارات القيادة.

السفيرة/ مرفت تلاوى

رئيس المجلس القومى للمرأة

مفهوم المشاركة السياسية:

كانت المشاركة السياسية مقتصرة فى الماضى على طبقة الأثرياء والنبلاء فقط، فى معظم دول العالم، وسرعان ما تغيَّر هذا المعنى بعد الثورة الصناعية؛ نظرًا لظهور ظاهرة النمو وازدياد التصنيع والتعلم، وظهور طبقاتٍ من الأغلبية الساحقة، مثل: العمال، والتجار، وأصحاب المهن الحرة الذين طالبوا بقوة بالمشاركة السياسية، ثم ظهرت طبقة الفلاسفة والكتاب والصحفيين الذين كانت آراؤهم ومؤلَّفاتهم صاحبةَ قدرٍ كبيرٍ فى الحثِّ نحو المشاركة السياسية، هذا فضلاً عن التطور فى وسائل النقل والمواصلات والاتصالات التى أدت إلى سرعة تناول وتداول والتقاء الأفكار والرؤى حول المشاركة السياسية، وسوف نعرض فى هذا البحث فى عجالة النقاط الآتية:

أ - تعريف المشاركة السياسية وتأصيلها.

ب- مستوى المشاركة السياسية.

ج - مراحل المشاركة السياسية.

د- مدى وخصائص المشاركة السياسية.

هـ- دوافع المشاركة السياسية.

و- محددات المشاركة السياسية.

ز - متطلبات المشاركة السياسية.

ح - آثار المشاركة السياسية.

ثم نقوم بعد ذلك ببيان بعض المفاهيم المرتبطة بالمشاركة السياسية، مثل:

أولاً: الثقافة السياسية.

ثانيًا: النشأة السياسية.

ثم نتعرض - أخيرًا - لدور الشباب والمرأة فى المشاركة السياسية.

أ - تعريف المشاركة السياسية:

المشاركة السياسية فى أيّ مجتمع هى محصلة نهائية، لجملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية، تتضافر فى سبيل تحديد بنية المجتمع المعنى ونظامه السياسى وسماتها وآليات اشتغالها، وتحدد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة الذى بات مَعْلَمًا أساسيًا من معالم المجتمعات المدنية الحديثة.

ويمكن تعريف المشاركة السياسية بأنها: «مبدأ ديموقراطى من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة، فهو مبدأ يمكننا أن نميز فى ضوئه الأنظمة الوطنية الديموقراطية التى تقوم على المواطنة والمساواة فى الحقوق والواجبات، من الأنظمة الاستبدادية الشمولية أو التسلطية التى تقوم على الاحتكار».

المشاركة السياسية والعقد الاجتماعى الجديد:

ومن هنا تُعتبر المشاركة السياسية، بمثابة التعبير العملى عن العقد الاجتماعى الجديد، لا فى مفهومه فحسب بل فى واقعة العملى أيضًا. إذ تعيد المشاركة السياسية إنتاج العقد الاجتماعى وتؤكد عليه كل يوم، فهى تُعيد إنتاج الوحدة الوطنية وتعززها كل يوم، لا بين المسلمين والمسيحيين أو اليهود فقط، ولكن بين كافة فئات المجتمع وألوانه وأعراقه ومِلله وطبقاته وشتى تنويعاته التى - فى ظل المشاركة السياسية - تُعتبر نقاط قوة وليست نقاط ضعف؛ إذ فى ظل المشاركة السياسية يكون التنوع تكاملاً، ويكون الاختلاف صحة لا مرضًا ولا خُلْفًا؛ حيث يسهم كل منها فى عملية الإنتاج الاجتماعى على الصعيدين المادى والمعنوى أو الروحي.

والمشاركة السياسية تكون بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدنى والقطاع الخاص

والمواطنين (تلك هى الركائز الأربع) التى تُعتبر أطرافًا أربع فى العقد الاجتماعي. فإذا تحقق التوازن فى المصالح، وحرص كلُّ طرفٍ من الأطراف الأربع على أداء ما عليه فى ظل العدالة المتوازنة بين المسئولية والحق فى مناخ من الحرية والكرامة التى يجب العمل على تحقيقها للمواطنين؛ حيث آنئذٍ يتحقق العقد الاجتماعى الجديد القائم بين الأطراف الأربع على الحوار والتفاهم والتوافق.

أسس العلاقة بين أطراف العقد الاجتماعى الجديد:

إذا كنا قد انتهينا إلى أن الحوار والتفاهم والتوافق، هى الأسس التى يعتمد عليها العقد الاجتماعى الجديد، ذلك أن الفكر التقليدى كان يلخص معنى العقد الاجتماعى فى علاقة الحكومة بالمواطن فقط، أما العقد الاجتماعى الجديد، فقد أصبح أطرافه - بالإضافة إلى الفرد والحكومة - متطلبات المجتمع المهنى والقطاع الخاص؛ حيث كلٌّ منها له دور ومسئوليات محددة فى الدولة، مما يجعله شريكًا ومساهمًا جوهريًا فى السياسات، وذلك عن طريق الاتصال والحوار والتشاور والتفاهم وصولاً إلى إنهاء حالة الصراع والفوضى، عن طريق اتفاق اجتماعى يستهدف اختيار سلطة سياسية يتنازل الأفراد لها عن معظم حقوقهم، وتقوم تلك السلطة بإعادة توزيع الحقوق والواجبات على الأفراد وتحقيق العدالة الاجتماعية. ومؤدى هذه الفكرة أن صورة المجتمع السياسى ونظام الحكومة فى أيّ دولةٍ ينبغى أن تتم وفق اتفاقٍ واضح بين أفراده على الصيغة التى يرتضونها لشكل هذه الدولة ونظامها السياسي، وهذا الاتفاق بين أفراد المجتمع هو الذى تعبِّر عنه صيغة ما يُسمَّى بالعقد الاجتماعى التى يترتب عليها شكل العلاقة بين الحاكم والمحكومين، ومدى الحريات التى يتمتعون بها، وحقوق كل طرف وواجباته.

الأغلبية والأقلية فى منظور العقد الاجتماعي:

يُعتبَر العقد الاجتماعى بمثابة مجموعة تفاهمات حول شروط العيش المشترك، فى مجتمع واحد مبنى عليها الدستور، وهى فوق اللعبة السياسية؛ حيث لا أكثرية تستطيع تغييرها والأقلية تستطيع التنصل منها.

وخلاصة ما سبق فإن المشاركة السياسية، هى عمل تطوعى من جانب المواطن من أجل توجيه عمل أجهزة الحكومة أو الحكم المحلى من أجل خدمة المجتمع، سواء كان طابع المشاركة استشاريًا أو تقريرًا أو تنفيذيًا أو رقابيًا، وسواء كانت المساهمة مباشرةً أو غير مباشرةٍ.

وتُعتبَر المشاركة السياسية جزءًا من المشاركة الجماعية التى تنقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

- المشاركة الاجتماعية.
- المشاركة السياسية.
- المشاركة الاقتصادية.

هذه الأنواع الثلاثة ترتبط ارتباطًا قويًا ويؤثر كل نوع فى الآخر.

فالمشاركة الاجتماعية تعمل فى الجهود التطوعية وحل المشكلات اليومية والمشاركة أو فى مجال المشاريع الاقتصادية، والمشاركة السياسية هى التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر للحكام، والتأثير فى قراراتهم أو سياساتهم التى يتخذونها؛ ومن هنا فقد صنَّف بعض النشطاء المشاركة إلى نوعين:

الأول: التقليدية أو العادية، مثل: التصويت، ومتابعة الأمور السياسية، والدخول فى النشاطات السياسية، وحضور الندوات والمؤتمرات العامة، والمشاركة فى

الحملات الانتخابية، والانضمام إلى جماعات المصلحة، أو الانضمام فى عضوية الأحزاب، والاتصال بالمسئولين والترشيح للمناصب العامة وتقلد المناصب السياسية. ومن هنا فإنه بَيِّنٌ مما ثبت أن التصويت أكثر أنماط المشاركة السياسية شيوعًا.

الثاني: الأنشطة غير التقليدية: ومن هذه الأنشطة فى المشاركة السياسية (الشكوى، والتظاهر، والإضراب، والاعتصام.. وغيرها من السلوكيات التى تعبِّر عن الرفض أو الغضب).

ومن هنا يتبين أن المشاركة السياسية لها أساسيات كثيرة، منها - على سبيل المثال وليس الحصر -:

١- أنها تُعتبر شكلاً من أشكال التعليم؛ حيث يتعلم المواطن حقه وواجبه.

٢- أن المشاركة السياسية ترتبط بالمسئولية الاجتماعية، وتجعل الفرد يشعر بالمجتمع.

٣- تؤدى المشاركة السياسية إلى مزيدٍ من النظام والاستقرار وأمن المجتمع.

٤- تجعل المشاركة السياسية الجماهير أكثر تجاوبًا لمشاكل مجتمعهم وطرق حلها.

٥- تدعم المشاركة السياسية الفكر الحكومى أو الجماهير.

٦- تحارب المشاركة السياسية ثقافة البيروقراطية.

٧- تفتح المشاركة السياسية ميادين للخدمات العامة والنشاط أمام الجماهير.

٨- تؤدى المشاركة السياسية إلى مزيدٍ من الدعم العام لدى الجماهير.

٩- تكّون المشاركة السياسية لدى المواطن، الحرص على المال العام؛ لإدراكه أنه من جماع ماله الخاص.

١٠- تؤدى المشاركة السياسية إلى حسن تعامل المواطنين مع المرافق العامة، لإدراكهم أنهم مشاركون فى إنشائها.

١١- تسهِّل المشاركة السياسية عملية تنفيذ الخطط والبرامج، والمشاركة فى تحمُّل مسئولية صنع القرار.

١٢- يستطيع المجتمع من خلال المشاركة السياسية تخصيص كل أهدافه بما يتلاءم مع احتياجات ومتطلبات الجماهير.

١٣- تسهم المشاركة السياسية فى ممارسة الجماهير النظام، والإيمان بأهدافه، والإحساس بالولاء، والمشاركة فى تحمُّل المسئولية.

١٤- تسارع المشاركة السياسية فى عملية نقل وإبلاغ رغبات المواطنين إلى الحكومة وتحديد أولوياتهم.

١٥- تحقِّق المشاركة السياسية قيم المساواة والحرية والعدالة؛ مما يؤدى إلى الاستقرار فى المجتمع.

١٦- تسهم المشاركة السياسية بأكبر نصيب فى تحقيق التنمية الحقيقة داخل المجتمع بمعناها الواسع.

ب - مستوى المشاركة السياسية:

يمكن تقسيم مستويات المشاركة السياسية إلى أربعة مستويات:

١- المستوى الأول: وهو ممارسة النشاط والسياسة، مثل: (عضوية المنظمات السياسية، والتبرع للمنظمات والمرشحين، وحضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر، والمشاركة فى الحملات الانتخابية، وتوجيه الرسائل فى القضايا السياسية للمجلس النيابية ومجالس السياسة والصحافة، والحديث فى

السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة للفرد. ويعتبر المستوى الأول هو الأعلى فى المشاركة السياسية.

٢- المستوى الثاني: وهو مستوى المهتمين بالنشاط السياسي، ويشمل هذا المستوى الذين يصوتون فى الانتخابات، والذين يتابعون - بشكل عام - الذى يحدث على الساحة السياسية.

٣- المستوى الثالث: وهذا المستوى يشمل الهامشيين فى العمل السياسي، وهم أولئك الذين لا يهتمون بأمور السياسة فى معظم الأحوال إلاَّ وقت الأزمة التى تهدد مصالحهم فقط.

٤- المستوى الرابع: وهذا المستوى يشمل المتطرفين سياسيًا، وهم أولئك الذين يعملون خارج الأطر والقنوات الشرعية، ويلجأون إلى أساليب العنف ويعادون المجتمع، أو أن يكون التطرف بالانسحاب من أيّ أشكالٍ للمشاركة والانضمام إلى صفوف غير المكترثين أو اللامبالين.

ج- مراحل المشاركة السياسية:

١- مرحلة الاهتمام السياسى : وهى مجرد الاهتمام أو المتابعة للقضايا العامة والأحداث السياسية.

٢- مرحلة المعرفة السياسية: ويُقصد بها معرفة الشخصيات ذات الدور السياسى المؤثر فى المجتمع.

٣- مرحلة التصويت السياسي: وهو المشاركة فى الحملات السياسية، سواء الدعم المادى أو المعنوي.

٤- مرحلة المطالب السياسية: وهى تتمثل فى الاتصال بالأجهزة الرسمية،

عن طريق الشكاوى والتظلمات وعرض القضايا، والاشتراك فى الأحزاب والجمعيات التطوعية.

د- خصائص المشاركة السياسية:

١- المشاركة سلوك تطوعى ونشاط إرادي.

٢- المشاركة سلوك مُكتَسب.

٣- المشاركة سلوك إيجابي.

٤- المشاركة عملية اجتماعية متكاملة متعددة الجوانب والأبعاد.

٥- المشاركة تشمل جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

٦- المشاركة تشمل جميع المدى الجغرافى للدولة؛ حيث لا تقتصر على مكان محدد.

٧- المشاركة حق وواجب فى آن واحد.

٨- المشاركة هى روح الديمقراطية؛ حيث لا ديموقراطية بغير مشاركة سياسية.

٩- المشاركة هدف ووسيلة فى آن واحد؛ حيث إنها تهدف إلى حياة ديمقراطية سليمة، والحياة الديمقراطية السليمة تقتضى مشاركة الجماهير، مما يجعلها هدفًا ووسيلة فى الوقت نفسه.

١٠- المشاركة تعمل على توحيد الفكر الجماعى وبلورته لجموع المواطنين.

هـ- دوافع المشاركة السياسية:

تتم المشاركة من الفرد، فى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، انطلاقًا من عدة دوافع منها ما يتصف بالمجتمع بصفة عامة، ومنها ما يتعلق باهتمامات الفرد واحتياجاته الشخصية؛ وعلى هذا يتم تقسيم هذه الدوافع إلى قسمين:

أولاً - الدوافع العامة، وهى تتمثل فى:

١- الشعور بأن المشاركة واجب والتزام نحو المجتمع الذى يعيش فيه.

٢- حب العمل العام والرغبة فى مشاركة الآخرين فى تطوير المجتمع نحو الأفضل.

٣- الرغبة فى لعب دورٍ مؤثرٍ فى أنشطة المجتمع المختلفة.

٤- الرغبة فى تقوية أواصر وروابط فئات المجتمع، بغية تحقيق التكامل فى المجتمع.

٥- العبء المُلقى على كاهل الحكومة وصولاً إلى أهدافها.

٦- الرضا أو عدم الرضا عن السياسات القائمة.

٧- عوامل التنشئة الاجتماعية والسياسية فى محيط الأسرة، والمدرسة، والنادي، والمؤسسة الدينية، أو التطوعية، كوسائل الاتصال والتواصل، التى تُنمِّى فى الفرد قيمة المشاركة وتجعل منه مواطنًا مشاركًا.

٨- توافر الضمانات القانونية والدستورية التى تضمن شعور المواطن بالأمن والأمان، وتترك لحرية التفكير والتعبير والرأى حقها فى الانطلاق داخل المجتمع.

٩- تعاليم الدين حيث تحث مصادر الدين على التعاون والاعتصام والتشاور، وغير ذلك من أدلة المشاركة التى تدفع الناس نحوها.

ثانيًا - الدوافع الخاصة، والتى تتمثل فى:

١- محاولة التأثير على صنع السياسة العامة فى المجتمع.

٢- تحقيق المكانة المتميزة للفرد فى المجتمع.

٣- إشباع الحاجة إلى المشاركة؛ حيث تنقسم حاجات الإنسان إلى خمسة مستويات، هي: الحاجات الأساسية كالأكل، والحاجة إلى الأمن، والحاجة إلى المشاركة، والحاجة إلى العاطفة، والحاجة إلى تحقيق الذات.

٤- تحقيق المصالح الشخصية: كالسيطرة، والنفوذ، والمنافع.. وغير ذلك من المصالح الشخصية.

و- محددات المشاركة السياسية:

تتأثر المشاركة السياسية بعدة محددات، مثل: المؤثرات السياسية، والخلفية الاجتماعية، والقنوات المؤسسية للتعبير والعمل السياسي، ويمكن التعرض لهذه المحددات على النحو الآتي:

١- المنبهات السياسية والمفهوم السياسي، هو التعرض لمؤثر سياسى يزيد من اهتمام المشاركة فى الحياة العامة، وتكون المنبهات فى معظمها عبارةً عن وسائل الإعلام والحملات الانتخابية والاجتماعات العامة والندوات.. وغير ذلك.

٢- المتغيرات الاجتماعية والتى تحكم حجم المشاركة السياسية، مثل: التعليم، والمهنة، والدخل، والجنس، والسن، وغير ذلك من العوامل.

٣- الإطار السياسي: حيث ترتبط المشاركة السياسية بعناصر الإطار السياسي، الذى يتمثل فى رؤية القيادة لدور المواطن ومدى توافر الحرية للمنظمات الحزبية والشعبية والمجالس النيابية المنتخبة وطبيعة النظام الإعلامي، فالمشاركة فى الدول الغربية تختلف عن الدول الشيوعية، وتختلف عن الدول النامية.

ز- متطلبات المشاركة السياسية:

وأهم هذه المتطلبات هي:

١- ضرورة ضمان توافر الاحتياجات الأساسية للجماهير، مثل: الغذاء، والسكن، والكساء، والصحة، والتعليم، والعمل، وحرية الرأى والتعبير.

٢- ارتفاع مستوى وعى الجماهير بأبعاد الظروف السياسية والاقتصادية التى يمر بها المجتمع.

٣- الشعور بالانتماء للوطن، وبأن المشاركة تمثل واجبًا تفرضه المواطنة.

٤- الإيمان بجدوى وأهمية المشاركة.

٥- وضوح السياسات العامة المعلنة.

٦- إيمان القيادة السياسية واقتناعها بأهمية مشاركة الجماهير فى صُنع السياسة العامة.

٧- وجود التشريعات التى تتضمن وتؤكد المشاركة السياسية.

٨- وجود برامج تدريبية للمسئولين فى الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني، لمهارات الاستماع والإنصات واحترام فكر الجماهير وتنمية قدرة المواطن على المشاركة.

٩- وجود القدوة الصالحة فى كل موقع من مواقع المجتمع.

١٠- اللامركزية فى الإدارة.

١١- زيادة منظمات المجتمع المدنى ورفع مستوى فاعليتها.

١٢- تقوية دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية، وحثّها على غرس قيم المشاركة لدى الجماهير.

١٣- ضرورة التزام وسائل الاتصال - عمومًا - بالصدق والموضوعية، عند معالجة كافة القضايا والأحداث والمشكلات المختلفة.

١٤- ضرورة إفساح المجال أمام كافة الآراء والأفكار بغض النظر عن الانتماءات الحزبية أو المهنية أو الفئوية أو غير ذلك من الانتماءات.

ح- الآثار الإيجابية للمشاركة السياسية:

لاشك أن المشاركة السياسية لها أثر عظيم على الأفراد، وعلى السياسة العامة للدولة، وعلى مستوى الفرد؛ حيث تُنمّى الشعور بالكرامة والقيمة والأهمية، وعلى مستوى السياسة العامة تنبيه الحكام والمحكومين إلى واجباتهم ومسئولياتهم، وتنهض بمستوى الوعى فى المجتمع، وتساعد على خلق المواطن المفعم بالانتماء للوطن، والذى يزيد من قوة هذا الوطن وعافيته، كما تجلب الخير للفرد والوطن، من خلال قيم العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة العدالة فى توزيع الدخل والثروة.

أما بالنسبة للمفاهيم المرتبطة بالمشاركة السياسية، فمنها الآتي:

أولاً - مفهوم الثقافة السياسية:

الثقافة السياسية هى جزء من الثقافة العامة للمجتمع، وهى عبارة عن مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شئون السياسة والحكم والدولة والسلطة، والولاء والانتماء والشرعية والمشاركة، ومن ثَمَّ فإن الثقافة السياسية تتمحور حول قيم واتجاهات وقناعات طويلة الأمد، بخصوص الظواهر السياسية، وتتكون الثقافة السياسية باعتبارها جزءًا من الثقافة العامة من عدة ثقافات فرعية، مثل: ثقافة الشباب، والنُخبة الحاكمة، والعمال، والفلاحين، والمرأة... إلى آخره.

ومن هنا تقوم الثقافة السياسية على ما يسود المجتمع من قيمٍ ومعتقداتٍ تؤثر فى السلوك السياسي، لأعضاء هذا المجتمع حكامًا ومحكومين.

مكونات الثقافة السياسية:

ومن أهم المكونات:

١- المرجعية.. وهى تعنى المرجع الأساسى للعمل السياسي، أو الإطار الفكرى الفلسفى المتكامل.

٢- التوجه نحو العمل العام.

٣- التوجه نحو النظام السياسي، وهو ما يعنى الولاء لهذا النظام والتعلق به؛ حيث تقوم كل ثقافة سياسية بتحديد النظام العام للعمل السياسي.

٤- الإحساس بالهوية.. ويعتبر الإحساس بالانتماء من أهم المعتقدات السياسية، الذى يشعر الفرد بالولاء للنظام السياسي، فيتبقى هذا النظام ويتخطى الأزمات والصعاب، وللهوية مشكلات أهم عواملها سرعة التغيير فى المجتمع، التحديث، التشتت النفسي، ويمكن أن نميز بين هويات متعددة على النحو الآتي:

- الهوية الوطنية.
- الهوية العربية.
- الهوية الإسلامية.
- الهوية الإنسانية أو العالمية.

ثانيًا - مفهوم التنشئة السياسية:

وهى عملية التفاعل الاجتماعى التى يتم من خلالها تكوين الوعى البشرى وتشكيله وتزويده بالمعايير الاجتماعية؛ حيث يتخذ مكانًا معينًا بالأدوار الاجتماعية، ويكتسب شخصية ويتكيف مع بيئته بحيث يُعتبر عضوًا معترفًا به متعاونًا مع الآخرين، ويمكن تحديد عناصر النشأة السياسية على النحو الآتي:

١- النشأة السياسية.. هى عملية تلقين لقيم واتجاهات سياسية واجتماعية.

٢- النشأة السياسية.. هى عملية مستمرة.

٣- تلعب النشأة السياسية أدوارًا ثلاثة، هي: (نقل الثقافة السياسية عبر الأجيال، وتكوين الثقافة السياسية، وتغيير الثقافة السياسية).

٤- يقوم بدور التنشئة السياسية بالنسبة للفرد عديد من الأنساق والمؤسسات المختلفة.

٥- تُعتبر عملية النشأة السياسية المحدد لسلوك الفرد السياسي.

ثالثًا- أبعاد التنشئة السياسية:

١- التنشئة السياسية والمشاركة السياسية.

٢- التنشئة السياسية والتجنيد السياسي.

٣- التنشئة السياسية والاستقرار السياسي.

رابعًا - وظائف التنشئة السياسية:

١- تعليم اللغة.

٢- تشكيل السلوك الإنسانى للفرد.

٣- تشكيل السلوك الاجتماعى للفرد.

٤- إكساب الفرد ثقافة المجتمع.

٥- الحفاظ على نسق القيم السائدة فى المجتمع.

٦- تعليم المهارات.

٧- تشكيل شخصية الفرد.

خامسًا - أدوات التنشئة السياسية:

١- الأسرة.

٢- المدرسة (حيث تقوم المدرسة بعملية النشأة السياسية عن طريقين هما: التثقيف السياسي، وطبيعة النظام المدرسي).

٣- دور المؤسسات الدينية.

٤- دور مؤسسات العمل.

٥- دور الأحزاب السياسية.

٦- جماعة الرفاق.

٧- دور وسائل الاتصال.

سادسًا - دور الشباب فى المشاركة السياسية:

مرحلة الشباب هى ما بين الطفولة والرشد، أو هى المرحلة التالية للصبى والسابقة للنضوج، وهى ما بين (١٥ إلى ٢٠ أو ٣٥ عامًا).

أ - سمات مرحلة الشباب:

١- الاستعداد للتغيير.

٢- الطموح والتطوع للمستقبل.

٣- التذبذب والتردد.

٤- القدرة على اكتساب المعلومات.

ب- مقومات المشاركة السياسية الفعالة للشباب:

١- إعداد قاعدة بيانات أولية عن الشباب.

٢- إعداد دراسة المنظمات العامة فى مجال خدمة الشباب.

٣- حل مشاكل الشباب وتلبية احتياجاتهم.

٤- تنمية وعى الشباب بقضايا مجتمعه.

٥- التعبير عن مشاركة الشباب كواجب ديني.

٦- اعتماد نظرية الحوافز.

٧- اقتناع القيادة بأهمية دور الشباب.

٨- توفر النموذج والقدوة.

سابعًا - الأطر التشريعية والقانونية الدولية والمحلية المنظمة للمشاركة السياسية للمرأة:

أولاً - الأطر التشريعية والقانونية الدولية:

١- الإعلان العالمى لحقوق الإنسان.

٢- ميثاق الأمم المتحدة.

٣- العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية.

٤- لجنة المرأة بالأمم المتحدة.

٥- اتفاقية الحقوق السياسية بالنسبة للمرأة.

٦- اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة.

٧- عقد المرأة (من سنة ١٩٧٦ إلى ١٩٨٥).

٨- وثيقة مؤتمر بكين.

٩- وثيقة الأهداف الإنمائية للألفية.

ثانيًا - الأطر التشريعية والقانونية المحلية التى تنظم المشاركة السياسية للمرأة المصرية:

١- الدساتير.

٢- توقيع مصر على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

٣- تأثير النظام الانتخابى على المشاركة السياسية للمرأة.

٤- المشاركة السياسية للمرأة فى الخطاب السياسي.

٥- واقع المشاركة السياسية للمرأة المصرية:

- المشاركة فى المجالس النيابية والشعبية المحلية.
- المشاركة فى وظائف الإدارة العليا.
- المشاركة فى السلك الدبلوماسي.
- المشاركة فى عضوية الأحزاب السياسية.
- المشاركة فى عضوية مجالس النقابات المهنية.
- المشاركة فى عضوية مجالس النقابات العمالية.
- مشاركة المرأة فى عضوية المنظمات غير الحكومية.
- مشاركة المرأة فى الترشيح للانتخابات المختلفة.
- مشاركة المرأة فى التصويت فى الانتخابات المختلفة.

٦- العلاقة بين الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة.

ثامنًا - المشاركة السياسية عبر الاشتراك فى الدستور الجديد لمصر:

تُحتِّم المشاركة السياسية فى مصر، فى الفترة الراهنة، وقوف المواطن العادى على

ما يُصاغ من نصوصٍ فى مشروع دستور مصر الجديد، ومن ثَمَّ كانت التوعية بما ينبغى أن يعلمه المواطن العادى فى هذا الشأن ضرورة حتمية، حتى يكون الاشتراك فى الاستفتاء مبنيًا على وعى حقيقي، وليس وعيًا مغلوطًا، أو جريًا وراء ما تبثه بعض الفئات أو الأحزاب أو الجماعات أو الائتلافات أو القنوات الفضائية من توجيه الرأى العام فى اتجاه معين؛ استغلالاً للأمية السياسية، أو أمية القراءة والكتابة، أو استغلالاً لموقع الدين فى وجدان المصريين وتحميل الدين ما لا يحتمل وهو بريء من مآرب الناس أو مناوراتهم السياسية. ومن هنا أصبح من واجب المجلس القومى للمرأة إحداثُ نوعٍ من التوعية فى هذا الخصوص على النحو الآتي:

أولاً: فكرة مبسطة عن مبادئ أنظمة الحكم الرئيسية فى العالم.

ثانيًا: فكرة مبسطة عن مبادئ التعريف بالدستور وماهيته، وذلك على الترتيب التالي:

أولاً - مبادئ أنظمة الحكم الرئيسية فى العالم:

(أ) النظام البرلماني:

تُعتبر الحكومات ذات النظم البرلمانية وسطية بالنظر إلى مبدأ الفصل بين السلطات؛ حيث توازن الحكومة البرلمانية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، إذ لكل منهما وظائف محددة لا تدخل فى الأخرى، ولكن يمكن لكل منهما أن تتعاون مع الأخرى فى سبيل المصلحة العليا للدولة، وسواء كانت الحكومة برلمانية أو جمهورية أو نظامًا ملكيًا. ومن أهم الملامح الأساسية التى تميز الأنظمة البرلمانية ما يلي:

- الفصل غير التام بين السلطات والتعاون والتوازن.
- مسئولية الوزارة.
- البرلمان المنتخب.

ب – النظام الرئاسي:

يُعتبر مبدأ الفصل بين السلطات هو المعيار الأساسى للتفرقة بين النظام البرلمانى والنظام الرئاسي؛ حيث لا تعاون ولا توازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، إذ إن النظام الرئاسى يُبدِى تشددًا تامًا فى الفصل بين السلطات، بحيث يكون لكل سلطة من السلطات الثلاث اختصاصات محددة، لا تداخل بينها ولا اختلاطات، فلا تغول لإحداهما على الأخرى، لاسيما السلطتين التشريعية والتنفيذية؛ حيث تكون السلطتان منفصلتين، والفارق الواضح بين النظامين البرلمانى والرئاسى يكون فى الآتي:

- رئيس الدولة: فيما يتعلق بأسلوب اختياره وسلطاته واختصاصاته.
- السلطة التشريعية: فيما يتعلق بسلطاتها، واختصاصاتها، وعلاقتها بالسلطة التنفيذية.

ج – النظام المجلسي:

حيث يكون الميزان فى هذا النظام مائلاً نحو السلطة التشريعية على حساب السلطة التنفيذية، من ناحية السلطات والاختصاصات، إذ تكاد تكون السلطة التشريعية هى كل شيء فى النظام المجلسي، ولا تكون السلطة التنفيذية سوى مجرد فرع منها، ويعتبر هذا النظام نظامًا خاصًا جدًا نابعًا من حجب السلطة التنفيذية من التغول، وهو نظام وصل إلى سلب هذه السلطة التنفيذية من جميع اختصاصاتها خوفًا من استبدادها وتعسفها، وقد أصبح هذا النظام نادر التطبيق؛ حيث لا يكاد يُرى إلاَّ فى سويسرا، وإن كانت فرنسا قد أخذت ببعض ملامح هذا النظام إلى جانب النظام البرلمانى فى دستور ١٩٤٦/١٠/١٣ الذى بمقتضاه قامت الجمهورية الرابعة فى فرنسا.

د – النظام الماركسي:

وقد سُمِّى هذا النظام نسبةً إلى كارل ماركس، وقد توطد فى دولة الاتحاد السوفيتى

سابقًا وأوروبا الشرقية والصين وبعض دول أمريكا اللاتينية وبعض دول العالم الثالث، انطلاقًا من الأفكار الاشتراكية التى نَادَى بها ماركس وسبقه إليها العديد من الفلاسفة والمفكرين الإنجليز والألمان والفرنسيين، وقد بنى ماركس مذهبه على فكرة (ديكتاتورية البروليتاريا).

ومن أهم خصائص المذهب الماركسى ما يلي:

- أنه مذهب يجعل من الملكية الاشتراكية لوسائل الإنتاج أساسًا له.
- قيام المذهب الماركسى على رعاية طبقة العمال.
- اتصاف المذهب الماركسى بالاقتصادية المادية.
- المذهب الماركسى مذهب ثوري.

ثانيًا - فكرة مبسطة على الدستور:

أ- تعريف القانون الدستوري:

هناك عدة معايير لتعريف القانون الدستوري، منها ما هو لغوى وتاريخى وسياسى وشكلى وموضوعي. وخلاصة ما سبق أن القانون الدستورى هو ذلك الفرع من فروع القانون العام الداخلي، الذى يبين نظام الحكم للدولة، وخصوصًا تكوين السلطة التشريعية واختصاصاتها وعلاقتها بغيرها من السلطات.

ب - مصادر القانون الدستوري:

- العرف.
- التشريع: وهى مصادر رسمية للقانون الدستوري.
- أما المصادر التفسيرية للقانون الدستوري، فهي:
- القضاء.
- الفقه.

ج - أساليب نشأة الدساتير وإنهائها:

- الأساليب غير الديمقراطية لنشأة الدساتير: (أسلوب المنحة - أسلوب العقد).
- الأساليب الديمقراطية لنشأة الدساتير: (أسلوب الجمعية التأسيسية - أسلوب الاستفتاء الدستورى - أسلوب المجلس الدستوري).
- أساليب إنهاء الدساتير: (إنهاء الدساتير بالأسلوب العادى - إنهاء الدساتير بالأسلوب الثوري).

د - أنواع الدساتير:

- من حيث التكوين: دساتير مدونة، ودساتير عرفية.
- من حيث التعديل: دساتير مرنة، ودساتير جامدة.

هـ - طبيعة القواعد الدستورية:

- الثبات.
- عدم قابلية الإلغاء والتعديل إلاَّ بنص دستوري.
- السمو.

و - الرقابة على دستورية القوانين:

- المحكمة الدستورية العليا.

ز - نبذة عن الدساتير المصرية المتعاقبة.

ح - الأسس العامة التى يجب أن تنطلق منها الدساتير:

- الأساس السياسي.

- الأساس الاقتصادي.
- الأساس الاجتماعي.

ط - الواجبات العامة التى يتطلبها الدستور من الأفراد:

ى - حقوق الأفراد وحرياتهم فى الدستور:

- فلسفة الحريات العامة.
- تعريف الحريات العامة.
- خصائص الحريات العامة: (الشمول - النسبية - التكامل - تنظيم الحريات العامة).
- أساليب التنظيم: الإباحة - الإخطار - الترخيص - الخطر.
- فلسفة أساليب التنظيم: الوقاية - العلاج.
- ضمانات صون التمتع بالحريات العامة.

تاسعًا- المشاركة السياسية عن طريق الأحزاب السياسية:

أ – تعريف الحزب السياسي:

وهو عبارة عن جماعة منظمة، يشتركون فى مجموعة من المبادئ والمصالح، وتسعى هذه الجماعة للوصول إلى السلطة بهدف المشاركة فى الحكم وتحقيق المبادئ والمصالح المبتغاة.

ب - التفرقة بين الحزب السياسى وما قد يُشبّه به.

ج - دور الحزب فى الحياة العامة:

وأهم أدواره ما يلي:

١- العمل للمساعدة على تكوين رأى عام قوي.

٢- إعداد المواطنين سياسيًا.

٣- اختيار المرشح وإعداده.

٤- تحديد مشاكل المجتمع واقتراح حلول لها.

٥- تقليل الإحباط لدى الجماهير.

٦- الأحزاب تمنع الاستبداد والتسلط من جانب الحكومة.

٧- الانتقادات الموجهة للأحزاب، والرد عليها.

٨- وجود مجموعة من الأفراد تسيطر على الحزب وتنفرد بالقرارات.

٩- أحيانًا تعمل الأحزاب على تزييف الرأى العام.

١٠- بُعد بعض الأحزاب عن الخط الديمقراطي.

١١- قد تؤدى الأحزاب إلى عدم استقرار وزاري.

١٢- قد تفضل الأحزاب الصالح الحزبى على الصالح العام.

العنوان: ١٥شارع محمد حافظ متفرع من شارع الثورة - المهندسين - الجيزة

ت: ٣٧٦٠٣٥٢٩-٣٧٦٠٣٥٨١- ف: ٣٧٦٠٣٥٠٨

E-mail: ncw@ncwegypt.com

website: www.ncwegypt.com